



العلوم الشرعية انه لا يجوز قتل صغير لا سيما ابن ابوين مؤمنين
 ولو فرضنا ان بعض الاولياء اطلعتهم ثمة على احد الصبي كما طلع الصبي
 ليجز قتل على ما تقتضيه الشريعة وان كان قد وقع ردّه ان يجازي
 عنهما المالك في ظلورى اليه ساله قتل الصبي فكتب اليه ان
 رضيت بهما ان كنت الخنز تعرف المؤمن من الكافر فاقتمهم وانما قصد
 عماس رضيت بهما بذلك دفع محاجة جديدة وحالت على الخنز
 يمكن وقطعه عن الاحتجاج بقضية الخنز وليس صوره انه ان
 ذلك يجوز القتل هذه بالابتسامة الشرعية لان الكفر ليس في
 بل فيما بعد فكتب بقول سبب لم يحصل القطع بان المولود لا يوصف
 بكم حقيقي ولا ليمان حقيقي وانما تحمى قضية الخنز على ذلك
 كما شهاله مستقلا عند فري ان الخنز التي انتهى كلام الشيخ
 يقول الفقير بالخمر لهذا السطور وعند فري انه وفي فلابد
 وان يقال الخنز عليه السلام لما نال في هذه الاحكام حتى تارة
 قول في سنته وانفذ حكمته بان احكامه لا تعلم الا بواسطة
 رساله السفلى بينه وبين خلقه المبينين بشرهه وقد حصل
 العلم اليقيني وارجاع التسليم على ذلك كما حققه العلامة امير المؤمنين
 في معالم الحديث الشيخ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح البخاري
 سقاها الكون الجاري بخدمة الرسالة على يد جماهم
 احمد علي في بلدة قسطنطينية سنة 1311

Copyright © King Saud University